

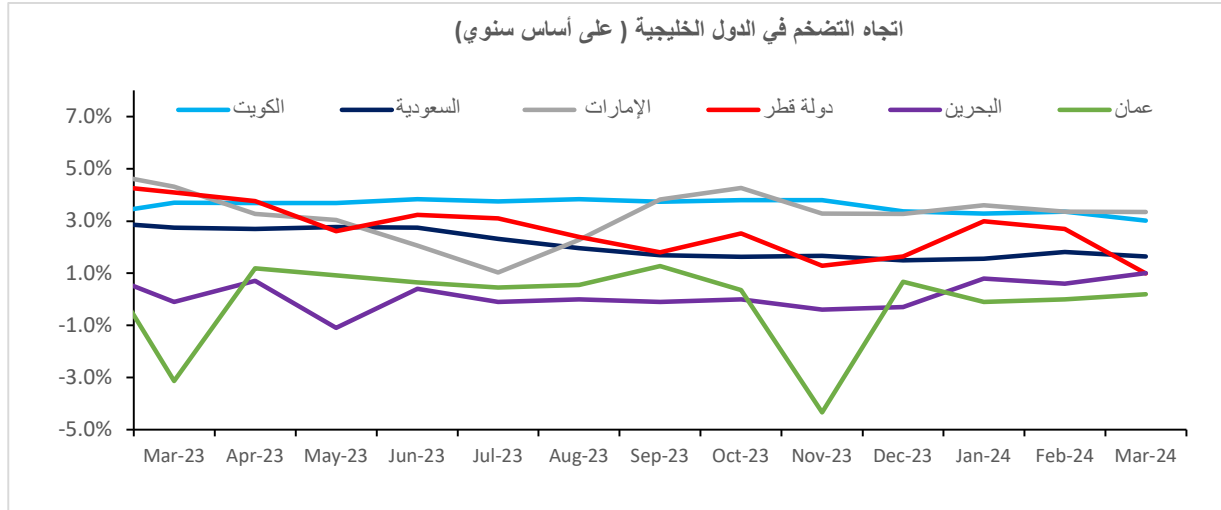
مايو 2024

تقرير كامكو إنفست حول مستجدات التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

استمرار الاتجاه الهبوطي للتضخم في الدول الخليجية في الربع الأول من العام 2024...

ظلت معدلات التضخم في الدول الخليجية تحت السيطرة خلال الربع الأول من العام 2024 حيث تذبذبت الضغوط التضخمية العالمية خلال تلك الفترة على خلفية التأثيرات التي أحدثتها القوى المتعارضة للاقتصاد العالمي المرن والتوترات الجيوسياسية المستمرة. وأدى انخفاض التضخم إلى جانب تعافي الاقتصاد العالمي إلى اتجاه البنوك المركزية في كافة أنحاء العالم إلى إيقاف رفع أسعار الفائدة.

بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن تدابير التشديد النقدي على مستوى العالمي يبدو أنها انتهت، ارتفعت توقعات خفض أسعار الفائدة خلال الأشهر الأولى من العام الحالي. وحتى الآن، لم يتم تنفيذ تلك التخفيضات المتوقعة لأسعار الفائدة نظراً لعدم إحرار المزيد من التقدم على صعيد كبح جماح التضخم. وعلى العكس من ذلك، ارتفع التضخم في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في مارس 2024 (3.5 في المائة على أساس سنوي) فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار البنزين وتكاليف السكن، الأمر الذي أضعف آمال قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة. حيث قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عدم خفض أسعار الفائدة، وهي الخطوة التي كانت متوقعة على نطاق واسع، وأعلن عن الإبقاء على سعر الفائدة قصيرة الأجل دون تغيير (5.25 في المائة - 5.5 في المائة). من جهة أخرى، وفقاً لشركة "يوروبونيتر الدولية" فإن قوة الدولار الأمريكي تؤدي إلى تفاقم الظروف الاقتصادية مما يؤدي إلى تزايد الضغوط التضخمية في بعض الدول الناشئة والنامية. وبالنسبة للعديد من الدول المستوردة للمواد الخام، يساهم الدولار الأمريكي القوي في زيادة تكاليف الاستيراد، مما يزيد من التكلفة الإجمالية للسلع والخدمات بالإضافة إلى ما لذلك من تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.



المصدر: بلومبيرج وبحث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

من جهة أخرى، تواجه الضغوط التضخمية العالمية ضغوطاً تصاعديّة جديدة على خلفية استمرار التوترات الجيوسياسية وتفاقمها، مثل الصراع الروسي الأوكراني والحرب على غزة. وتمثل التوترات الجيوسياسية المستمرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك تعطل خطوط الشحن العالمية في البحر الأحمر، أبرز المخاطر الجوهرية التي تساهم في زيادة التضخم العالمي والإقليمي، فضلاً عن تأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي العالمي. وتتمثل أبرز التداعيات الرئيسية التي قد تترتب على اضطرابات الشحن في البحر الأحمر والتي قد تنعكس على التضخم الإقليمي والعالمي في تأخر شحنات النفط، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعاره بسبب شح الإمدادات العالمية. كما ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال الشهرين السابقين من هذا العام إلى تصاعد مخاطر زيادة أسعار المستهلك مرة أخرى، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم العالمي والإقليمي نظراً لأن ارتفاع أسعار الطاقة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية الأخرى. وعلى مستوى الدول الخليجية الست، سجلت عمان أقل متوسط لمعدل النمو السنوي للتضخم في مارس 2024 بنسبة 0.2 في المائة مقابل -3.1 في المائة في مارس 2023. وبالمقارنة، شهدت دبي أعلى معدل زيادة للتضخم على مستوى الدول الخليجية في مارس 2024، إذ سجلت نمواً بنسبة +3.3 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر مقابل +4.3 في المائة في مارس 2023.

ونما معدل التضخم في الكويت بنسبة 3.0 في المائة خلال شهر مارس 2024 بينما نما التضخم في الدول الخليجية الثلاث المتبقية بأقل من 2 في المائة على أساس شهري (السعودية بنسبة 1.7 في المائة، والبحرين بنسبة 1.0 في المائة، وقطر بنسبة 1.1 في المائة). وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون تغيير عند 11.2 في المائة في العام 2024، قبل أن ينخفض إلى 8.6 في المائة في العام 2025. وبالمثل، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي دون تغيير عند 2.2 في المائة في العام 2024 قبل أن يسجل انخفاضاً هامشياً إلى 2.1 في المائة في العام 2025.

أسعار المواد الغذائية العالمية

شهد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) نمواً هامشياً بنسبة 0.3 في المائة على أساس شهري في أبريل 2024 ليصل إلى 119.1 نقطة مقارنة بالقراءة المعدلة لشهر مارس 2024. وقابل ارتفاع مؤشر أسعار اللحوم والزيادات الهامشية لمؤشرات أسعار الزيوت النباتية والحبوب، انخفاض مؤشرات أسعار السكر ومنتجات الألبان. إذ ارتفع مؤشر الفاو لأسعار اللحوم بنسبة 1.6 في المائة على أساس شهري في أبريل 2024 ليصل في المتوسط إلى 116.3 نقطة. وبذلك يكون مؤشر الفاو لأسعار اللحوم قد واصل نموه الشهري الثالث على التوالي بدعم من مشتريات الواردات المنتظمة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب التحديات المستمرة للإنتاج بسبب تفشي إنفلونزا الطيور في بعض الدول المصدرة للحوم مثل الولايات المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت كولومبيا أول دولة تحظر لحوم الأبقار الأمريكية بسبب أنفلونزا الطيور. وبالمقارنة، بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار الحبوب 111.2 نقطة في أبريل 2024، مسجلاً نمواً بنسبة 0.3 في المائة على أساس شهري مقارنة بمستويات مارس 2024، إلا أنه تراجع بنسبة 18.3 في المائة على أساس سنوي مقارنة بالمستوى المسجل في أبريل 2023. وسجل مؤشر الفاو لأسعار الحبوب ثلاث انخفاضات شهرية متتالية خلال العام 2024. وعلى الرغم من ذلك، فإنه وفقاً للفاو، استقر متوسط الأسعار العالمية لتصدير القمح التي عادت إلى طبيعتها في أبريل 2024 بسبب ضغوط الأسعار التصاعدية الناجمة عن المخاوف من الظروف غير المواتية للمحاصيل التي من المتوقع أن تؤثر على محاصيل العام 2024 في أجزاء من الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة.

وبالمقارنة، شهدت أسعار صادرات الذرة نمواً في أبريل 2024 بدعم من تزايد الطلب على الواردات بسبب الاضطرابات اللوجستية والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في أوكرانيا وانخفاض توقعات الإنتاج في البرازيل .

رفع أسعار الفائدة والتضخم في الدول الخليجية

لم تتحقق توقعات مراجعة أسعار الفائدة القياسية العالمية بسبب تباطؤ وتيرة انخفاض التضخم. حيث أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة القياسية عند أعلى مستوياتها منذ 23 عاماً على خلفية ترسخ التضخم والزيادات العنيدة لتكاليف المعيشة. وأكد مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن التضخم قد تراجع بشكل كبير خلال العام الماضي على الرغم من قوة سوق العمل الأمريكي، إلا أنه ما يزال مرتفعاً بحيث لا يبرر خفض أسعار الفائدة في المستقبل القريب. إذ ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة بنسبة 3.5 في المائة في مارس 2024 مقابل 3.2 في المائة في فبراير 2024. ويتوقع الاقتصاديون الآن خفض سعر الفائدة مرة واحدة أو مرتين خلال العام الحالي.

وبالمقارنة، من المتوقع أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة للمرة الأولى في يونيو 2024 بعد الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الخامسة على التوالي في أبريل 2024. وارتفع التضخم في منطقة اليورو بنسبة 2.4 في المائة على أساس سنوي في أبريل 2024، دون تغيير عن مستويات مارس 2024 .

كما أبقى البنوك المركزية في الدول الخليجية، التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي باستثناء الكويت (التي ترتبط عملتها بسلة من العملات الرئيسية بما في ذلك الدولار الأمريكي)، على أسعار الفائدة دون تغيير، بما يتسق مع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية خلال هذه الفترة. وأبقت البنوك المركزية في الدول الخليجية على أسعار الفائدة ثابتة للمرة السادسة بعد أن أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة القياسي دون تغيير في مايو 2024 .

مؤشر أسعار المستهلك		متوسط		فُعلي		التوقعات	
النسبة المئوية على أساس سنوي		2000-2020		2021	2022	2023	2024
البحرين		1.6%	-0.6%	3.6%	0.1%	1.4%	1.8%
الكويت		...	3.4%	4.0%	3.6%	3.2%	2.7%
عمان		2.0%	1.7%	2.5%	0.9%	1.3%	1.5%
قطر		3.2%	2.3%	5.0%	3.1%	2.6%	2.4%
السعودية		1.9%	3.1%	2.5%	2.3%	2.3%	2.0%
الإمارات		2.9%	-0.1%	4.8%	1.6%	2.1%	2.0%
دول مجلس التعاون الخليجي		2.2%	2.2%	3.3%	2.2%	2.2%	2.1%
الدول العربية		4.9%	9.0%	8.8%	11.2%	11.2%	8.6%

المصدر: بلومبيرج وصندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

الكويت

كشفت أحدث قراءة لمؤشر أسعار المستهلكين لشهر مارس 2024 عن ارتفاع معدل التضخم في الكويت على أساس سنوي بنسبة 3.0 في المائة وفقاً للبيانات الحكومية الرسمية. وتعزى تلك الزيادة بصفة رئيسية إلى نمو مؤشر المقياس والأحذية بنسبة 6.4 في المائة، تبعه مؤشر أسعار الأغذية والمشروبات الذي سجل نمواً بنسبة 5.2 في المائة على أساس سنوي. وعلى صعيد الأداء على أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت نمواً بنسبة 0.4 في المائة على أساس شهري في مارس 2024 على خلفية الحركة المتباينة لزيادات الأسعار في بعض الفئات الرئيسية التي قابلها جزئياً انخفاض أسعار فئات رئيسية أخرى.

وسجل التضخم لفئة الخدمات الإسكانية، ذات الثقل الوزني الكبير، نمواً على أساس سنوي بنسبة 1.4 في المائة في مارس 2024 مقارنة مع نمو بنسبة 2.5 في المائة في نفس الفترة من العام الماضي. واستقرت أسعار مؤشر التعليم، وسجل نمواً هامشياً بنسبة 0.8 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024. وبالمثل، سجل مؤشر النقل، الذي يبلغ ثقله الوزني في المؤشر 7.5 في المائة، نمواً بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي على خلفية ارتفاع أسعار خدمات النقل. من جهة أخرى، سجل مؤشر المعدات المنزلية، والذي يصل ثقله الوزني ضمن المؤشر إلى 11.4 في المائة، نمواً بنسبة 3.9 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024 مدفوعاً بارتفاع أسعار الأثاث والمفروشات والسجاد وغيرها من المنسوجات الأرضية والمنزلية. وعلى صعيد التحركات الشهرية للأسعار، ارتفعت أسعار فئة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.9 في المائة، نتيجة لارتفاع أسعار الحبوب والخبز واللحوم والدواجن، بالإضافة إلى الأسماك والمأكولات البحرية. وبالمثل، شهدت أسعار فئة الرعاية الصحية نمواً بنسبة 1.0 في المائة على أساس شهري خلال شهر مارس 2024 على خلفية ارتفاع أسعار خدمات العيادات الخارجية وكذلك خدمات المستشفيات العامة.

السعودية

ارتفع المتوسط السنوي لمؤشر أسعار المستهلكين في السعودية بنسبة 1.6 في المائة في مارس 2024 مقارنة بشهر مارس 2023. ويعزى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بصفة رئيسية إلى نمو أسعار الخدمات الإسكانية والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.8 في المائة، هذا إلى جانب زيادة أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 0.9 في المائة. في المقابل، انخفضت أسعار مؤشر فئة النقل بنسبة 1.8 في المائة في مارس 2024، بينما انخفضت أسعار السلع والخدمات الشخصية بنسبة 1.1 خلال الفترة المماثلة.

وكان نمو أسعار الإيجارات في المملكة هو المحرك الرئيسي للتضخم في مارس 2024 مقارنة بشهر مارس 2023. وفي هذا السياق، ارتفعت الإيجارات الفعلية للمساكن بنسبة 10.5 في المائة في مارس 2024 مدفوعة بشكل رئيسي بنمو إيجارات الفلل بنسبة 9.7 في المائة. وكان لارتفاع إيجارات المساكن والفلل تأثيراً ملحوظاً على معدل التضخم السنوي لشهر مارس 2024 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الثقل الوزني الكبير (21 في المائة) لتلك الفئة الفرعية. وبالمثل، ارتفعت مؤشر الترفيه والثقافة بنسبة 0.7 في المائة في مارس 2024 نتيجة لارتفاع أسعار سباحة العظمى بنسبة 5.1 في المائة. كما ارتفع مؤشر التعليم بنسبة 1.2 في المائة في مارس 2024 نتيجة لزيادة رسوم التعليم الثانوي في المملكة بنسبة 4.3 في المائة. أما على صعيد الانخفاضات التي تم تسجيلها خلال شهر مارس 2024 على أساس سنوي، انخفضت الأسعار في قطاع الأثاث والمعدات المنزلية بنسبة 3.2 في المائة، نتيجة لانخفاض أسعار الأثاث والسجاد والأرضيات بنسبة 5.3 في المائة. وبالمثل، انخفضت أسعار مؤشر المقياس والأحذية بنسبة 4.0 في المائة، متأثرة بانخفاض أسعار المقياس الجاهزة بنسبة 6.6 في المائة. كما انخفضت أسعار النقل بنسبة 1.8 في المائة، متأثرة بانخفاض أسعار شراء السيارات بنسبة 3.0 في المائة.

ومن حيث أداء التضخم على أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة مقارنة بشهر فبراير 2024. ويعزى الانخفاض الشهري لمعدل التضخم بوتيرة هامشية إلى انخفاض أسعار فئة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.7 في المائة نتيجة لانخفاض أسعار اللحوم والدواجن بنسبة 0.6 في المائة.

الإمارات

سجل مؤشر أسعار المستهلكين في دبي نمواً بنسبة 3.3 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024 مقارنة بنمو بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي في فبراير 2024. ويعزى انخفاض مؤشر أسعار المستهلكين في دبي إلى انخفاض أسعار عدد من الفئات الفرعية المحددة بما في ذلك قطاعات الأغذية والمشروبات والتبغ والنقل. فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في دبي إلى 110.8 نقطة في مارس 2024 مقابل 110.5 نقطة في فبراير 2024. ويعزى نمو المؤشر بصفة رئيسية إلى نمو أسعار عدد من قطاعات الإنفاق والخدمات الرئيسية، بما في ذلك قطاع التأمين والخدمات المالية الذي شهد نمواً بنسبة 8.7 في المائة على أساس سنوي، وقطاع الإسكان والمياه والكهرباء والغاز والوقود الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 6.3 في المائة على أساس سنوي. وبصفة عامة، سجلت فئتان فقط من أصل 13 فئة فرعية لمؤشر أسعار المستهلكين في دبي انخفاضاً على أساس سنوي خلال الشهر. أما على صعيد التوقعات، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يواصل التضخم في الإمارات مساره الهبوطي في عامي 2024 و2025، ليصل وفقاً للتقديرات إلى 2.1 في المائة للعام 2024 و2.0 في المائة للعام 2025.

قطر

ارتفع معدل التضخم في قطر بنسبة 1.0 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024، مسجلاً أدنى متوسط نمو شهري منذ أبريل 2021. وشهد معدل التضخم في قطر نمواً معتدلاً بعد أن ارتفع ستة من أصل أحد عشر مؤشراً فرعياً تابعة للمؤشر الرئيسي، الأمر الذي قابله انخفاض المؤشرات الفرعية الخمسة المتبقية، بما في ذلك الفئة الفرعية للإسكان والمياه والكهرباء والغاز ذات الثقل الوزني الكبير (-2.7 في المائة) والفئة الفرعية للنقل (-0.9 في المائة) خلال الشهر. ووصلت قراءة المؤشر القياسي العام لأسعار المستهلكين في البلاد إلى 106.7 نقطة في مارس 2024 ليشهد انخفاضاً بنسبة 1.4 في المائة على أساس شهري مقارنة بقراءة فبراير 2024.

كما كان تراجع معدلات التضخم خلال الشهر مدفوعاً بالانكماش الكبير الذي شهدته أسعار العديد من القطاعات مثل الإسكان والمياه والكهرباء والغاز (-2.7 في المائة مقابل -1.7 في المائة) والنقل (-0.9 في المائة مقابل -0.6 في المائة)، في حين انكمشت أسعار قطاع المواصلات والأحذية (-3.6 في المائة مقابل -3.9 في المائة) بوتيرة أبطأ، واستمر مؤشر القطاع الصحي (-1.6 في المائة) في التراجع بنفس المعدل السابق. في المقابل، تسارعت وتيرة نمو أسعار السلع والخدمات المتنوعة (0.8 في المائة مقابل 0.6 في المائة) والتعليم (3.5 في المائة مقابل 3.2 في المائة). وعلى أساس شهري، انخفض مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 1.4 في المائة بعد انخفاضه بنسبة 0.3 في المائة الشهر السابق على خلفية تراجع أسعار الأغذية والمشروبات (-4.7 في المائة مقابل -0.2 في المائة).

البحرين

ارتفع معدل التضخم في البحرين على أساس سنوي بنسبة 1.0 في المائة في مارس 2024، إذ أنهى مؤشر أسعار المستهلكين الشهر عند 101.2 نقطة. أما على صعيد التغير على أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في البحرين انخفاضاً بنسبة 0.2 في المائة خلال الشهر. وسجلت البحرين ثاني أدنى معدل تضخم على مستوى الدول الخليجية في مارس 2024. ويعزى تراجع معدل التضخم في البحرين على أساس سنوي بصفة رئيسية إلى انخفاض ستة من أصل أحد عشر مؤشراً فرعياً ضمن المؤشر العام لأسعار المستهلكين. وشهد المؤشر الفرعي لفئة المفروشات والمعدات المنزلية والصيانة الروتينية للمنازل في البحرين أعلى معدل تراجع على مستوى المؤشرات الفرعية الأخرى، إذ انخفض بنسبة 2.6 في المائة، تبعه المؤشرات الفرعية لقطاعي الرعاية الصحية والنقل، بتراجع بلغت نسبته 2.5 في المائة و2.2 في المائة، على التوالي في مارس 2024 .

وبالمقارنة، سجل مؤشر الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً بنسبة 6.4 في المائة على أساس سنوي في مارس 2024، في حين شهد مؤشر المطاعم نمواً قوياً بنسبة 7.9 في المائة خلال الفترة المماثلة. وعلى صعيد التوقعات، وفقاً صندوق النقد الدولي، تتميز البحرين بثاني أدنى معدل تضخم على مستوى الدول الخليجية بنسبة 1.4 في المائة في العام 2024 بعد عمان بنسبة 1.3 في المائة للعام 2024، ثم الإمارات والسعودية بنسبة 2.1 في المائة و2.3 في المائة، على التوالي .

عمان

شهدت أسعار المستهلكين في السلطنة ضغوطاً انكماشية خلال الفترة الأخيرة، إذ انخفض المؤشر على أساس سنوي مرتين خلال الأشهر الخمسة الماضية. ووصل المؤشر إلى أدنى مستوياته المسجلة خلال الاثني عشر شهراً الماضية في فبراير 2024. ويعزى النمو الهامشي لمعدل التضخم في عمان بصفة رئيسية إلى نمو عدد من الفئات الفرعية الرئيسية مثل مؤشر الغذاء والمواد غير الكحولية الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 3.3 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر، بالإضافة إلى مؤشر التبغ الذي شهد نمواً بنسبة 2.4 في المائة على أساس سنوي خلال الفترة المماثلة. وضمن مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفعت أسعار الفواكه بنسبة 0.7 في المائة، والحليب والأجبان والبيض بنسبة 3.9 في المائة، والسكر والمربى والعسل والحلويات بنسبة 1.7 في المائة، والزيت والدهون بنسبة 2 في المائة، والخبز والحبوب بنسبة 1.2 في المائة، والمواد الغذائية بنسبة 3.6 في المائة، والخضروات بنسبة 16.2 في المائة، واللحوم بنسبة 2.3 في المائة، والأسماك بنسبة 2.8 في المائة. من جهة أخرى، تأثر مؤشر أسعار المستهلكين في السلطنة سلباً على خلفية انخفاض عدد من المؤشرات الكبرى ذات الثقل الوزني الكبير. إذ انخفضت قراءة مؤشر النقل بنسبة 4.6 في المائة، ومؤشر المطاعم والفنادق بنسبة 0.1 في المائة، والأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة الدورية للمنازل بنسبة 0.3 في المائة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست